



«الهيئة» كلفت «البورصة» و«المقاصة» بتنفيذ قرار الإلغاء قبل افتتاح تداولات أمس..

وأكدت أن إعلان «اتحاد المصارف» صدر من جهة غير ذات اختصاص وتضمن معلومات غير دقيقة

رغم فرمان «هيئة الأسواق» التاريخي بإلغاء جلسة الأربعاء.. «البورصة» تخسر 400 مليون دينار

- توقيت صدور قرار «اتحاد المصارف» لم يراع ساعات التداول وأثره السلبي على التوجهات الاستثمارية
- تدخل «الهيئة» جاء لاستعادة العدالة والشفافية لـ «البورصة».. باستخدام أوسع الصلاحيات لحماية المتعاملين
- رغم الخسائر الكبيرة بجلسة أمس.. «البورصة» أنهت تداولات الأسبوع بمكاسب 390 مليون دينار

حال عدم استفادتها من تخفيف المتطلبات الرقابية للكفاية الرأسمالية «المركزي»: البنوك يمكنها توزيع الأرباح النقدية والمنحة.. بشروط



الهائل خلال اجتماعه مع رؤساء البنوك: القطاع المصرفي متين وقادر على تخطي الأزمة الحالية

عقد محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل، اجتماعاً مع رؤساء البنوك الكويتية، وذلك في إطار متابعة البنك المستمرة لأوضاع القطاع المصرفي، وحرصه الدائم على تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وسعيه إلى ترسيخ ثقافة القطاع المصرفي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا، وتمكينه من المساهمة بدور أكبر في إنجاح جهود التعافي الاقتصادي على المستوى الوطني، عقد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل اجتماعاً مع رؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية للتحديث حول الأوضاع الراهنة والتطلعات المستقبلية. وأشار «المركزي» في بيان صحفي، إلى أن الالتزام بالنهج التحويطي والسياسات الحافظة لمواجهة مختلف التداعيات والظروف، وتعاون البنوك في هذا الشأن، قد أدت إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي الكويتي على مدى العقد الماضي، وحيات له مواجهة الظروف الراهنة من موقع قوة، مما مكن بنك الكويت المركزي من المبادرة إلى اتخاذ إجراءات على مستوى السياسة النقدية، وعلى مستوى السياسة الرقابية، موفراً للبنوك مساحة إقراضية واسعة تمكنها من منح مزيد من التمويل للكليات الاقتصادية، ليسهل بذلك على القطاع المصرفي القيام بالدور المنوط به في التعامل مع الأزمة والمساهمة بدور إيجابي في جهود حماية الاقتصاد الوطني وتعافيه بعد الأزمة. وتأتي الخطوات التي اتخذها بنك الكويت المركزي لتخفيف المتطلبات الرقابية بما يتوافق مع تعليماته الصادرة إلى جميع البنوك الكويتية في تاريخ 24 يونيو 2014 بشأن تطبيق معايير كفاية رأس المال (بازل 3) ومتطلبات السيولة، التي تضمنت السماح للبنوك في الحالات الاستثنائية الاستفادة من المصداق الرأسمالية التحويطية بشكل مؤقت - بعد موافقة بنك الكويت المركزي- وأن للبنك المركزي في هذه الحالات أن يضع بعض القيود فيما يتعلق بتوزيع الأرباح. كما يتوافق ذلك مع معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تتيح استخدام المصداق الرأسمالية التحويطية، والتي نصت إلى أن باستطاعة البنوك توزيع الأرباح النقدية أو أسهم المنحة على مساهميها، في حال عدم لجوئها إلى الاستفادة من تخفيف المتطلبات الرقابية للكفاية الرأسمالية. كما أشار إلى أن هذه التوجيهات قد جاءت في وقت مبكر مراعاة لمبدأ الشفافية انطلاقاً من الحاجة إلى المبادرة باتخاذ تدابير استباقية لمواجهة تداعيات الأزمة الحالية في ظل انعدام اليقين حول مداها الزمني وعمق آثارها الاقتصادية، وذلك يتسق مع التوجهات العالمية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث أصدر عديد من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة ومن بين تلك الدول بريطانيا والدول الواقعة ضمن نطاق رقابة البنك المركزي الأوروبي. واختتم بالتأكيد على متانة القطاع المصرفي وقدرته على تخطي الأزمة، كما سيواصل بنك الكويت المركزي رقبته للصيقة للقطاع المصرفي واستمراره في نهج تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الكويت.

بكل المهام والاختصاصات الموكلة إليها في هذا القانون أو أي قانون آخر، بهدف تلافي اضطراب السوق وإصدار جميع القرارات التي تدخل في اختصاص الهيئة واللائحة لتنفيذ أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية، فقد تمت دراسة كل الجوانب الفنية والقانونية وبحث جميع الحلول التي أجازها كل من القانونين ولائحته التنفيذية وقواعد المقاصة وتأثيرها على الأطراف ذوي العلاقة وبما يحقق المصلحة العامة.

إلغاء التوزيعات

وكانت جلسة الإربعاء شهدت إعلان اتحاد مصارف الكويت عدم توزيع أرباح نقدية على مساهمي البنوك لعام 2020، في ظل أزمة كورونا المستجد، وذلك أثناء جلسة التداول ما أدى إلى انخفاض لافت على مستوى كافة مؤشرات البورصة منذ بداية التعاملات بقيادة أسهم

أحمد مغربي - شريف حمدي مصطفى صالح

ببعض طوال الجلسة. استعادة العدالة والشفافية وأكدت هيئة الأسواق أنها وجب عليها التدخل لاستعادة العدالة والشفافية والكفاءة للبورصة، واستخدام أوسع الصلاحيات في توفير الحماية للمتعاملين، وإصدار التعليمات اللازمة للبورصة والمقاصة في هذا الشأن تحقيقاً لأهداف إنشاء الهيئة المقررة في المادة 3 من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، والتي من أهمها تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية وتوفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية وتطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية. ونزولا على أحكام المادة 44 والمادة 57 من القانون سالف الذكر. وما يؤكد وجوب تدخل الهيئة على النحو الموصوف

في سابقة تاريخية تعد الأولى من نوعها في الكويت، أصدرت هيئة أسواق المال أمس قراراً بمنزلة «فرمان»، يقضي بإلغاء جلسة الأربعاء الموافق 10 يونيو 2020، وبدء تعاملات جلسة أمس الخميس وفقاً لإقالات الثلاثاء الماضي 9 يونيو 2020، مع تكليف كل من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة بتنفيذ قرار الهيئة قبل افتتاح جلسة أمس، لإزالة الآثار المترتبة على الجلسة الملقاة، وهي سابقة تعد الأولى من نوعها بالكويت. ورغم قرار هيئة أسواق المال، إلا أن البورصة شهدت أمس تراجعاً حاداً على مستوى القيمة السوقية، إذ خسرت نحو 400 مليون دينار بنسبة 1.3٪، حيث وصلت القيمة السوقية للبورصة بنهاية تعاملات أمس 29 مليار دينار مقارنة مع 29.4 مليار دينار بنهاية جلسة الثلاثاء، باعتبار جلسة الإربعاء كان لم تكن.

التأثير على التداولات

وأوضحت الهيئة في بيان صحفي أمس، أن قرار الإلغاء، جاء بعد قرار اتحاد مصارف الكويت يوم الأربعاء الماضي بعدم توزيع البنوك الكويتية لأرباح نقدية على المساهمين عن عام 2020، مشددة على أن الإعلان الصادر عن «اتحاد المصارف»، صدر من جهة غير ذات اختصاص وتضمن معلومات غير دقيقة. وأضافت أن توقيت صدور قرار الاتحاد لم يراع ساعات التداول وأثره السلبي المباشر على التوجهات الاستثمارية لكل المتعاملين والمستثمرين خلال الجلسة، والذي ثبت جلياً وأيضاً تأثيره السلبي على مسار الجلسة وتأثيره تحديداً على قطاع البنوك، التي استحوذت تداولاته على ما يقارب من 70٪ من إجمالي قيمة التداولات، وتأثيره كذلك على القطاعات الأخرى لارتباط التعاملات بعضها

بعضها كشف عن عدم اطلاعه على خبر إلغاء التوزيعات النقدية قبل نشره البنوك في إفصاحات للبورصة: توزيع الأرباح من عدمه خاضع لموافقة الجمعية العمومية

شهد جلسة تداولات أمس في بورصة الكويت إفصاح البنوك الكويتية عن موقعها من قرار عدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2020، حيث جاءت الإفصاحات متفرقة لكل بنك على حدة، ولكنها حملت في مجملها المضمون نفسه، وهو أن توزيع الأرباح النقدية من عدمه يكون بناء على توصية مجلس إدارة البنك للجمعية العمومية في اجتماعها السنوي الذي يتعقد بانتهاج السنة المالية، وفقاً لأحكام القانون رقم 1 لسنة 2016. وأكدت البنوك المحلية في إفصاحاتها على أن العام المالي لم ينته بعد، وأنها ليست بصدد عقد الاجتماع السنوي للجمعية العمومية حالياً، كما لم تصدر أي توصيات عن مجلس الإدارة بأي توزيعات. وكشفت بعض البنوك في إفصاحاتها، عن أنه لم يتم عرض الخبر الخاص بقرار اتحاد مصارف الكويت بعدم توزيع البنوك الكويتية لأرباح نقدية على المساهمين عن

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

الساعة 9 صباحاً

«المركزي» يصدر بياناً بشأن الاجتماع مع رؤساء البنوك ويؤكد أن التوزيعات متاحة.. بشروط

الساعة 8 صباحاً

إفصاحات البنوك تتوالى على موقع «البورصة» لتوضيح موقفها من إلغاء توزيعات عام 2020

الساعة 3 عصراً

«بورصة الكويت» تفتتح جلسة الخميس على انخفاض بأكثر من 1٪ رغم قرار «هيئة الأسواق»

الساعة 8-10 صباحاً

«هيئة الأسواق» تصدر بياناً بإلغاء تداولات الأربعاء 10 يونيو.. والرجوع لإغلاق الثلاثاء الماضي

بورصة الكويت
BOURSA KUWAIT

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
دولة الكويت State of Kuwait